

ناصر حتي*^{*}

المسار التحولي للنظام العربي الجديد

يحاول ناصر حتيّ قراءة المتغيرات العربية الناجمة عما يُطلق عليه "الربيع العربي"، في الديناميات التي يحملها، والانعكاسات والتأثيرات الإقليمية والمحلية لعملية التغيير هذه، التي يرى أنها تحتاج إلى فترة من الزمن كي تتبلور. ويشدد الكاتب على أنه، وبخلاف ما أشيع، فإن القضية الفلسطينية لم تكن غائبة عن تلك المتغيرات، وهي ليست كذلك، بل يعتبر أنها تبقى أحد أهم مصادر الشرعيات السياسية الأساسية في المجتمعات العربية.

أو ما اتَّفَق على تسميته الجمهوريات الملكية بعد تآكل الشرعيات الثورية والعقائدية التي قامت عليها هذه الأنظمة، وذلك مع سقوط أو تراجع هذه العقائد وازدياد الشخصية الشديدة للسلطة؛ الثانية، عملية دسترة بالتدريج للملكيات، وما نشهده من حراك سياسي، في الأردن والمغرب، وأيضاً في الكويت، هو دليل على تقدم هذه العملية، فالمطروح ليس التشكيك في شرعية النظام، وإنما المطالبة بمزيد من التقييد الدستوري للسلطة شبه المطلقة، ومزيد من مأسسة النظام والمشاركة السياسية. ويلاحظ في ظل عملية التحول هذه أن الدولة العربية استقرت، ولزمن مفتوح، في مرحلة التوتر الداخلي الحامل للتغيير، وبقي أن

غالباً ما يؤشر حدث أساسي إلى نهاية نظام إقليمي من حيث أنماط السياسات وتوزيع القوى وأجندة النظام وسماته البارزة، وإلى بداية تبلور نظام جديد لا تستقر ملامحه ولا تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر، وذلك بحسب ديناميات التغيير وسرعتها.

وفي تاريخ النظام الإقليمي العربي يمكن اعتبار الثورة التونسية الحدث الأساسي المؤشر إلى موت نظام كان يحتضر، وإلى انطلاق المسار التحولي في مختلف جوانبه لتأسيس نظام عربي جديد لم تتضح ملامحه بعد. وتشهد هذه العملية التحولية ظاهرتين أساسيتين استقرتا في المشهد الإقليمي العربي: الأولى، ظاهرة سقوط الجمهوريات الوراثية

* كاتب ومحلل سياسي.

للدور الإيراني. وزاد في خسائر الموقف الإيراني سمة أساسية يحاول كثيرون تغطيتها أو تجاهل وجودها، وهي استقرار الصراع المذهبي السني - الشيعي الذي يشكل خطأ زلزالياً يمتد من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط.

وتكرّس ذلك مع صعود التيارات الإسلامية السنية العربية ووصولها إلى السلطة، ومنافستها الإسلامية الشيعية الإيرانية في الشرعية السياسية والتمثيل الشعبي والمرجعية العقائدية الدينية والنضالية. وتشكل سورية نقطة تأجيج الصراع على هذا الخط، بينما يُعتبر العراق ولبنان عنصريين أساسيين في هذا الصراع. أمّا فيما يتعلق بتركيا التي اعتقدت لوهلة أنها ستكون نموذج السلطة الجديدة في العالم العربي، أو على الأقل القطب الجاذب الرئيسي بسبب تقدمها الاقتصادي والسياسي وثقلها الدبلوماسي، فإن اختلاف الخصوصيات والأوضاع والحساسيات التاريخية في حالات معينة، تُعتبر كلها عناصر تُضعف الطموح التركي. كما أن بداية العودة المصرية إلى أداء الدور التاريخي التقليدي كطرف أساسي وازن في السياسات الإقليمية، وعودة هذا الدور على مستوى القرار والأولوية من دون توفر بعد الإمكانيات الضرورية لدعم الثقل المصري، وكذلك المرجعية الإسلامية الشرعية والتاريخية للسلطة الجديدة في مصر، هي عناصر تنافس الدور التركي على الريادة في الإقليم تحت عنوان التعاون بسبب التماثل في الموقف على الصعيد الاستراتيجي من حيث التغيير الجاري في المنطقة. وعلى هذا النحو، يستفيد الدور المصري من تراجع الدور الإيراني، وانخفاض سقف الدور التركي. وتدل دبلوماسية الرباعية الإقليمية التي قامت بها مصر تجاه الأزمة السورية على الاهتمام المصري بالعودة إلى أداء دور محوري في

نشهد كيف ستجري إدارة التغيير في كل حالة على حدة.

اتسم النظام العربي القديم الذي انهار بفراغ القوة على الصعيد العربي. فأقلمة أو تدويل أو وضع مشترك من الاثنين، كانت هي السمة الطاغية في تحديد أولويات أجندة الإقليم العربي، وفي التعامل مع هذه الأولويات. وحدث ذلك إمّا بسبب انشغال القوى الرئيسية العربية في الداخل الوطني مثل مصر، وإمّا نتيجة حدوث انهيار للقوة جزاء التغيير السريع مثل العراق، وإمّا بسبب الانحياز الكلي إلى طرف إقليمي أساسي مثلما جرى في الحالة السورية، بينما بدت القوى العربية في الخليج وفي المغرب العربي قادرة على أن تكون جزءاً أساسياً من منظومة قوى تقوم بدور قاطرة النظام من دون أن تتفرد بذلك.

تنافس إيراني - تركي

وأدى فراغ القوة إلى حدوث تنافس إيراني - تركي على الزعامة في المنطقة، باسم الثورة والتغيير أولاً، وباسم الاستقرار والطمأنينة ثانياً. والمثير للاهتمام أن القوتين المعنيتين اعتقدتا في بداية ولادة نظام جديد مع الثورات العربية أن كلاً منهما كان المستفيد الأكبر، لكنه كان الخاسر ولو نسبياً بسبب تغيير قواعد اللعبة والأولويات، وبالتالي، اضطر كل منهما إلى إعادة التموضع، وهي عملية ما زالت في بدايتها.

اعتبرت إيران، أو أرادت أن تعتبر، أن الثورات العربية جاءت مناهضة للولايات المتحدة وللعرب، وبالتالي أن النظم الجديدة ستتحاز إليها، بينما كان للثورات العربية أولوياتها الوطنية من دون أن يعني ذلك التماهي مع الغرب والولايات المتحدة. وشكّل الموقف من سورية وسياسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بالثورات العربية، ضربة كبيرة

قضايا المنطقة.

العربي الجديد.

كما أن من سمات النظام العربي الجديد، ومن أهم التحديات التي تواجه بناءه، أزمة الدولة العربية التي نتجت من عدد من العناصر، أهمها من دون شك، تراكم فشل بناء الشرعية الوطنية، وضرورة قيام عقد اجتماعي جديد بين السلطة والمجتمع، ثم قضية الإحياء الهوياتي التي تزداد قوة في تآزيم الوضع السياسي، وخصوصاً في ظل العناصر المذكورة سابقاً. أضف إلى ذلك سقوط منظومة قيم استراتيجية دولية منبثقة وحاكمة في ظل نظام الثنائية القطبية، وتتعلق بعدم جواز المساس بالوحدة الترابية لأي دولة، إلى أن وصل العالم العربي إلى لحظة سقطت فيها عناصر الحفاظ على الوحدة الترابية من الخارج، وتفجرت عناصر تهدد الوحدة الترابية من الداخل، وهو ما يجعل الدولة العربية في عدد غير قليل من الحالات عرضة، ليس فقط لسقوط نظام، بل لحالة من السوونة، أو الصوملة، وهذه الحالة الثانية قد تؤدي إلى الأولى، أو اللبنة في الشكل الصراعى وليس التسوي للمفهوم. فأزمة الدولة مسألة مطروحة، ولا سيما في المشرق العربي وفي اليمن، وهي تشكل تحدياً أساسياً ليس فقط لشعوب هذه الدول، بل للنظام الإقليمي ككل أيضاً. فحدوث حالات من الصوملة ربما يؤدي إلى قيام بؤر توتر مستمرة وجاذبة للتدخل الخارجي، وإلى مخاطر صراعات مباشرة أو صراعات بالواسطة وصراعات مسلحة تهدد ليس الدولة ذاتها فحسب، بل دول الجوار أيضاً. ولا شك في أن أهم سمات النظام الإقليمي الجديد علاقة الإسلام السياسي بالسلطة والتحديات التي يواجهها، وقد تحول من المعارضة إلى دفة القيادة؛ وهذه تحديات عديدة يمكن إيجازها بكيفية التحول من حمل الشرعية العقائدية "السهلة" إلى بناء الشرعية السياسية "الصعبة"، شرعية بناء السلطة

فلسطين والإسلام السياسي

من سمات النظام الذي يتشكل أيضاً ما يمكن وصفه بعودة السياسة. فمجمّل الدول التي حدثت فيها تغييرات كانت تتسم بأنظمة مقللة أو شبه مقللة بحيث كان يمكن الفصل فيها بين السياسة الخارجية والمزاج الشعبي والأولويات المجتمعية على الصعيد الخارجي. لكن في الأنظمة المفتوحة، أو التي تعيش الضغوط في اتجاه الانفتاح كما هي الحالة في الدول الديمقراطية، فإن السياسة الخارجية تصبح جزءاً من السياسات الداخلية وأحد أهم عناصر اللعبة السياسية في الداخل، الأمر الذي يفرض نوعاً من إعادة التوضع في الأنظمة الجديدة، وإدارة التوتر بين ما هو ضروري من سياسات الأمس باسم الواقعية والمصلحة وبين ما هو ضاغط من مطالب اليوم باسم الثورة والمزاج الشعبي. والدليل على ذلك الموقف في ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ اعتقدت إسرائيل لوهلة في بدايات الثورات العربية أن ثورة الكرامة والخبز أسقطت الأولوية الفلسطينية من الاهتمام العربي الشامل، لكن مسار الأحداث أثبت أن القضية الفلسطينية تبقى أحد أهم مصادر الشرعيات السياسية الأساسية في المجتمعات العربية، وأن التغيير نحو قيام أنظمة ديمقراطية والخروج من الأنظمة المقللة لا يعني التخلي عن قضية فلسطين، وإنما هو جزء أساسي، وفي قلب منظومة القيم التغييرية في العالم العربي. إن "عودة السياسة" وتداعياتها على صنع السياسة الخارجية كما أشرنا، تكون حاملة للعديد من التوترات الإيجابية والسلبية، وللحاجة إلى إعادة التوضع هنا وهناك في علاقات القوى الخارجية في الإقليم العربي، وفي العلاقات بين مختلف القوى في النظام

المنطقة. وللتذكير فإن الصراع بشأن سورية ذو أبعاد مختلفة متداخلة ومتراصة فيما بينها: من الصراع الدولي الغربي - الروسي - الصيني إلى الصراع الإيراني - التركي فيما يتعلق بالوظيفة الاستراتيجية لسورية بالنسبة إلى كل من القوتين الإقليميتين غير العربيتين، إلى الصراع العربي - الإيراني السياسي والمذهبي، إلى الصراع الغربي - الإيراني. وهذه كلها عناصر ستحدد مستقبلاً طبيعة النظام الذي سينشأ في المنطقة.

محاولات عربية خجولة

في خضم هذه التحولات تظهر إرهابات ما زالت خجولة لبلورة ردود إقليمية عربية أو فرعية للتعامل مع هذه التحديات. فتونس تطرح في إطار اتحاد المغرب العربي إقامة تكامل من "تحت" على الصعيد الشعبي من خلال ما يُعرف بالحرية الخمس المتعلقة بالتنقل، والاستثمار، والإقامة، والاقتراع البلدي، والعمل، كردد على المدخل الفوقي للتكامل المغربي. لكن أزمة الصحراء الغربية والتغيير الجاري في ليبيا ومخاطره، كلها عناصر ما زالت تقف حاجزاً أمام الرد المغربي المشترك على التحديات الوطنية. وفي منطقة الخليج تبدو الدعوات المنطلقة منذ عام ونيف إلى التقدم نحو تعميق التعاون والتكامل تحت عنوان الفدرلة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كردد على ازدياد مخاطر البيئة الخارجية المباشرة، وللتعامل بشكل أفضل مع التحديات الداخلية المتزايدة، وتبقى هذه الدعوة من دون نتيجة فعلية على الأرض.

وعلى الصعيد العربي أيضاً تُطرح دعوات وأفكار لتطوير منظومة العمل العربي المشترك عبر إعادة هيكلة جامعة الدول العربية، لكن هذه الدعوات ما زالت بعيدة عن الترجمة

الجديدة ومواجهة تحديات الواقع. ومن هذه التحديات أيضاً في مناخ ثورة الحريات كيفية الحفاظ على الحريات الثقافية والاجتماعية وتعزيزها، بينما تقوم طروحات بعض القوى ضمن هذه التيارات على التصييق على هذه الحريات. وهذه كلها عناصر تشكل تحدياً أساسياً في عملية بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات ومنظومة المساءلة التي هي من أسس وركائز إقامة نظام ديمقراطي. كما أن من هذه التحديات أمام القوى الجديدة، الشروع في عملية التنمية الاقتصادية التي كان غيابها من المسببات الرئيسية للثورات العربية وتلافي السقوط في الحلقة المفرغة، حلقة السياسة أو الاقتصاد أولاً، ومخاطر انسداد الأفق السياسي وعدم تحقيق الاستقرار وهما عنصران ضروريان للتنمية الاقتصادية الشاملة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التأزم وأزمات البطالة والتهميش الاقتصادي، ويدفع نحو قيام سياسات شعبية تحرف قطار التغيير عن سكتة.

ولا ننسى أن الشأن الاقتصادي - الاجتماعي وقضيتي البطالة والاختلال الحاد في التوازن المناطقي والقطاعي، كانت من العناصر الأساسية وراء الثورات العربية، وهي عناصر ضاغطة أيضاً في الدول التي تشهد ثورات، وتلك التي تعيش سخونة سياسية وتأنماً واضحاً في هذا المجال. كيف سينجح الإسلام السياسي في السلطة في التعامل مع جميع هذه الملفات المتداخلة سياسياً واجتماعياً، والمتراصة أيضاً بين الداخل والخارج؟ هذا هو التحدي الأساسي المطروح على الدول التي شهدت تغييراً أساسياً. إن الصراع بشأن سورية المتداخل بشدة مع الصراع التغييرية فيها يبقى أحد أهم العناصر في صوغ نظام إقليمي جديد، لأن نتيجة الصراع والديناميات التي سيفرزها ستحدد بشكل أساسي طبيعة النظام الذي سيتبلور في

سياسية.

ويمكن القول إن بناء نظام جديد في المنطقة ما زال في بداياته، وإن "ورشة" البناء مستمرة وهي ملأى بالتحديات والمطالب والمطالب المضادة سواء على المستويات المجتمعية أو الدولية، وإن كثيراً من عناصر التغيير الجديدة لم تستقر بعد كقواعد أساسية في النظام، بينما سيكون انجذاب الجميع إلى الصراع في سورية وبشأن سورية العنصر الأساسي في عملية التغيير من دون أن يحدد وحده، طبعاً، شكل النظام الإقليمي الذي سينشأ وقواعده وأنماطه ومنظومة قواه. ■

إلى سياسات واقعية. فالهوة ما زالت قائمة بين طروحات التغيير المؤسسي التعاوني في العالم العربي على الرغم من ازدياد التحديات والحاجة إلى هذا المستوى من التعاون لمواجهة من جهة، وترجمة هذه الدعوات والمشاريع إلى سياسات مشتركة للتعامل الفاعل مع هذه التحديات من جهة أخرى. ويظل وجود اختلاف أساسي بين طبيعة النظم القائمة ومخاوف بعضها من البعض الآخر، العنصر الرئيسي في منع حدوث تكامل تنموي عربي يؤدي إلى بناء استقرار شرعي في الدول التي عاشت ثورات، وتلك التي تتعرض لأزمات

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ١)

إضاءة على مأزق

النخبة السياسية الفلسطينية

جميل هلال